

عليها والمطلان عدم ترتب آثارها عليها ولا فرق عندها من الباطل والفاقد
و فرق الوحيقة رحة الله بينهما قال الباطل هو الذي لم يشرع بأصله
و وصفه كبيع الملائحة والمضامين والفاقد هو المشروع بأصله دون
وصفه كالربويات فإنها مشروع عنها من حيث أنها بياعات وهي ممنوعة
من حيث الاشتغال على الزيادة وهو الوصف فالعاملات عنده أما
باطله ببيع المضامين أو فاسده كالربويات أو صححه كإلياعات
وعندها أما صححه أو باطله ولا واسطه والمسئلة مستقصاه
في الخلاف **والأجر** هو الأداة التي في سقوط التعديبه ومنه من جعله
عبارة عن إسقاط الفضا وهو باطل لأن الفضا بالجر جريد وعدمه بعدم
ذلك الأمر ولا فاعل سقوط الفضا بالأجر والعلة غير المعول عدم
الأجر هو عدم الفعالية في سقوط التعديبه والفعل إنما بوصف بالأجر
إذا المر وفوقه علي وجهين كما الصلوه فأما إذا لم يكن معرفة الله تعالى
أد لا نفع الأعلى وجه واحد وهو كونه معرفة **والنقسم**
الخامس العبادة أما أن لا يكون لها وقت معين فلا ينصف بالأد
والفضا كالشبهات بالأدكار أو يكون والإيمان بها خارج أو فاتها
يسمى قضا وفي أوقاتها أما أن يكون مسبوقا إذا تحل ويسمى أعاده
أو لا يكون ويسمى إذا وهنا جتان **أجر على** أن المكلف إذا طر أنه

لا يبعث إلى آخر الوقت وحب عليه أدائه في حال ثم إن عاش إلى آخر
الوقت فأباهه فهو قضا عند الفاضل إلى كذا إذا عبد العزلي رحمهما الله
وثانيتها أن العبادة لا تكون قضا إذا وجد سبب وجوبها مع
أنه لم يوجد أدائها سواء وجب أدائها كالظهور المتردد أو لم يجب حينئذ
فإن كان الوجوب أما منقفي عقلا كما في نحو المحزون أو شرعا كما في الخبير
أثبتت والمنازع من الوجوب أما من الله تعالى والمرص أو المكلف
كالسفر فالمعتبر في كون العبادة قضا لا وجوب أدائها بل العقاد سبب
وجوب أدائها والأحكام عباده البليم والخائض في عهد وقها قضا
النقسم السادس الحكم لا يشب الألوحيه فان كان سلبا
عن المعارض فهو العزيمة كالتكاليف وإن كان معارضا فهو الرخصة
كحل الميتة للمضطر ثم الرخصة قد تحت تساؤل الميتة للمضطر وقد
لا تحت ككلمة الكفر على المكروه وإذا قد كلفنا في العلم الشرعي فليسلم
في مداركه وهو السمع عن أداء العقل
الفصل الرابع في مجسيز الفعل ونسجه
الحسن والفح قد يراد بهما من الملايمه والمناقرة الطبعسان ولا شك
في كونهما عقليين وقد يراد بهما صفات الكمال والنقص كقولنا العلم
حسن وإن جعل فتحدها عقلان انضاد وقد يراد بهما كون الفعل متعلق